

Distr.
GENERAL

A/53/487
12 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٤ من جدول الأعمال
البيئة والتنمية المستدامة

التعاون الدولي لتخفيف أثر ظاهرة النينيو

تقرر الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٠/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وهو يتضمن نبذة عامة عن الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة تعزيزاً للتعاون الدولي من أجل تخفيف أثر ظاهرة النينيو. ويتناول التقرير بالتفصيل الجوانب العلمية والتقنية لتلك الظاهرة ويعرض للآليات القائمة في المجالات العلمية والاجتماعي والاقتصادي وتُعنى بتأثيرات النينيو وآثار الكوارث الطبيعية. ويتناول التقرير بالتحليل فرص ومقتضيات اتخاذ إجراءات وقائية بغية زيادة قدرة المجتمعات المحلية المعرضة للخطر على الصمود أمام تأثيرات أي عارض من عوارض النينيو يقع مستقبلاً. ويبرز التقرير الحاجة إلى التعاون على صعيد متعدد القطاعات والتخصصات، لا سيما بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة المنوطة بها المسؤولية العلمية والتكنولوجية والتنفيذية، وذلك في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ويوفّر التقرير معلومات عن عملية تنظيم اجتماع حكومي دولي للخبراء المعنيين بالنينيو وعن أهداف ذلك الاجتماع الذي يدعو القرار المذكور إلى عقده، ويتضمن التقرير اسقاطات للعملية الجارية المتصلة بإدراج الشواغل الخاصة بظاهرة النينيو في استراتيجية القرن الحادي والعشرين للحد من الكوارث الموضوعة في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وترد في التقرير توصيات باتخاذ مزيد من الإجراءات.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	أولا - مقدمة ١ - ٤
٤	ثانيا - حقائق بشأن ظاهرة النينيو ٥ - ١٦
٤	ألف - السمات والإسقاطات ٥ - ٩
٥	باء - آليات التصدي لظاهرة النينيو ١٠ - ١٦
٧	ثالثا - تأثيرات النينيو ١٧ - ٢٤
٧	ألف - الأثر العام لظاهرة النينيو في عام ١٩٩٨/١٩٩٧ ١٧
	باء - تجربة الفترة ١٩٩٨/١٩٩٧ على مختلف المستويات
٨	الاجتماعية - الاقتصادية ١٨ - ٢٤
١٠	رابعا - الإجراءات المتخذة ٢٥ - ٤٠
١٠	ألف - الصعيديان الوطني والإقليمي ٢٥ - ٢٩
١٢	باء - الإجراءات المتخذة على مستوى منظومة الأمم المتحدة ٣٠ - ٤٠
١٥	خامسا - اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المعني بظاهرة النينيو ٤١ - ٤٤
١٦	سادسا - الاستنتاجات والتوصيات ٤٥ - ٤٦

أولا - مقدمة

١ - ساد المناخ العالمي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ موجة عاتية من موجات النينيو، بدأت تعلن عن مقدمها من خلال ازدياد درجات حرارة سطح البحر بشكل فجائي في جميع أنحاء المنطقتين المداريتين الوسطى والشرقية المطلتين على المحيط الهادئ في الفترة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٧، ولكنها انتهت، بنفس الشكل الفجائي تقريبا، في النصف الأول من عام ١٩٩٨. ووفقا للتنبؤات الأولى، فاقت تلك الموجة في شدتها، أي موجة سجلت من قبل، وبالتالي لمست تأثيراتها الفاجعة في العالم بأسره.

٢ - وثمة ظاهرة مضادة، يطلق عليها النينيا، أحيانا ما تحدث نتيجة تعرض المنطقتين الاستوائيتين الوسطى والشرقية المطلتين على المحيط الهادئ للبرودة القارسة لفترة تدوم عدة أشهر. وقد تنبأ العلماء بموجة النينيا للفترة ١٩٩٨/١٩٩٩. والواقع أن موجات النينيا (مثلا، الباردة)، وهي نسبيا أقل حفا من النينيو من حيث الوثائق المتوافرة بشأنها، تؤثر على أنماط الطقس العالمية بطرق مختلفة عن موجات النينيو (مثلا، الحارة). وغالبا، ما ينظر إلى الاثنین باعتبارهما النقيضين "المجسدين" لظاهرة النينيو/التقلبات المناخية في الجنوب.

٣ - وتتسم ظاهرة النينيو بطابع دوري، وغالبا ما تترك في أنماط الطقس الإقليمية آثارا بالغة الحدة تتسبب بدورها في خسائر مادية واقتصادية وبشرية وبيئية فادحة. وقد أسهمت التطورات التكنولوجية الأخيرة والتعاون الدولي المتزايد إسهاما كبيرا في تعزيز القدرات اللازمة للتنبؤ على نحو موثوق بموجات النينيو مما عزز بالتالي إمكانات اتخاذ الإجراءات الوقائية بغية التخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة على تلك الموجات باعتبار ذلك جزءا من البرامج الوطنية والدولية للتصرف حيال الكوارث.

٤ - ويقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٠/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ الذي تطلب فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعمل، في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، على تيسير وضع استراتيجية شاملة تنحو إلى كفاءة تكامل عملية اتقاء الأضرار التي تسببها ظاهرة النينيو والتخفيف منها وإصلاحها، وتشمل وضع استراتيجيات طويلة الأجل كجزء من أنشطة العقد، وإطار العمل الدولي للعقد، واستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا، وتراعى فيه الأجزاء ذات الصلة من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتطلب الجمعية العامة، أيضا، إلى الأمين العام أن يدعو إلى عقد اجتماع حكومي دولي للخبراء بغية تيسير تبادل المعلومات والخبرات الوطنية المتصلة بظاهرة النينيو، وتحت الأمين العام على أن يدرج ظاهرة النينيو في أنشطة العقد الجارية وتطلب إليه أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار.

ثانيا - حقائق بشأن ظاهرة النينيو

ألف - السمات والإسقاطات

٥ - يظهر من البيانات العملية التي تم جمعها على امتداد ما يربو على قرن من الزمان، أن بعض العوارض الشاذة المتصلة بتساقط الأمطار وبالحرارة هي سمة مميزة لجميع موجات النينيو (أي الموجات الحارة). ويعتقد أن تلك العوارض الشاذة مرتبطة بارتفاع حرارة سطح البحر في منطقة المحيط الهادئ الأمر الذي يمهد في المعتاد لأي موجة من موجات النينيو على النحو التالي:

(أ) يمكن أن يسبب تغيُّر اتجاه نشاط العواصف الرعدية شرقاً من اندونيسيا إلى وسط المحيط الهادئ أحوالاً جوية فوق شمالي استراليا واندونيسيا والفلبين يسودها جفاف غير عادي؛

(ب) ترصد في المعتاد، الأحوال الجوية التي تفوق في جفافها المعدلات الطبيعية، فوق جنوب شرقي أفريقيا وشمالي البرازيل؛

(ج) في الشمال وخلال فصل الصيف، يتجه معدل سقوط الأمطار الموسمية إلى الانخفاض عن المستوى المألوف لا سيما في الشمال الغربي؛

(د) ترصد في المعتاد، الأحوال الجوية المطيرة بما يفوق المعدلات الطبيعية على امتداد الساحل الغربي بالمنطقة الاستوائية من أمريكا الجنوبية وعند المناطق شبه المدارية من أمريكا الشمالية (ساحل الخليج) وأمريكا الجنوبية (من جنوبي البرازيل إلى وسط الأرجنتين)؛

(هـ) يعتقد أن الأحوال المصاحبة للنينيو تمنع تكوُّن العواصف والأعاصير الاستوائية في المحيط الأطلسي ولكنها تزيد من عدد العواصف الاستوائية فوق شرق المحيط الهادئ ووسطه.

٦ - كما أن حرارة سطح البحر في المحيط الهندي والأطلسي يطرأ عليها تغيُّرات مما يؤثر بدوره على المناخ فوقهما وفي المناطق القارية المتاخمة. والواقع أن الغلاف الجوي فوق هذين المحيطين يتفاعل مع الكتل المائية أسفلها لتتجسم بذلك التغيرات الأولية في حرارة سطح البحر، الأمر الذي ينتج عنه بحق استجابة مناخية عالمية. ففي المناطق البعيدة عن خط الاستواء تفوق العوارض الشاذة المقترنة بالنينيو من حيث تباينها من موجة إلى أخرى مثلتها في المناطق الاستوائية حيث يمكن بوجه عام التعويل بقدر أكبر على التنبؤات المناخية. وقد واكبت موجتي النينيو للفترتين ١٩٨٢/١٩٨٣ و ١٩٩٧/١٩٩٨ تغيرات في حرارة سطح البحر أشد من التغيرات التي صاحبت موجات النينيو المسجلة في السابق.

٧ - والواقع أن النينيو لا يختلف، أساساً، عن غيره من مظاهر المخاطر الطبيعية، فالأضرار التي يسببها يمكن أن تؤثر على جميع قطاعات التنمية الاقتصادية وعلى كل عنصر من عناصر المجتمع الإنساني رهنا بالموقع وبالعوامل المحددة لمدى التأثير بتقلبات المناخ. ومن ثم فالمجتمعات المحلية الغنية والقوية تكون أقل تأثراً من المجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة بما يقترن بالنينيو من أخطار فقد الأرواح البشرية وسبب المعيشة. ويصدق هذا داخل البلدان والمجتمعات المحلية وبين المجتمعات المحلية والدول والمناطق.

٨ - وقد أسهمت التطورات التكنولوجية الأخيرة والاهتمام العالمي المتزايد بالحد من الكوارث الطبيعية استناداً إلى التنبؤات ونظم الإنذار، في تحسين المهارات في مجال التنبؤ بموجات النينيو. ذلك أنه جرى التنبؤ بظاهرة الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ مبكراً وبصورة أدق من أي موجة نينيو سابقة. ويتفق العلماء على أن التوزيعات الراهنة لحرارة سطح البحر في المنطقتين الاستوائيتين الوسطى والشرقية بالمحيط الهادئ هي المؤشرات المرجحة على موجة النينيا للفترة ١٩٩٨/١٩٩٩، أو الموجة الباردة. ومن المعروف أن بعض موجات النينيا تدوم عامين.

٩ - وما زال تحسين تلك التنبؤات وزيادة نفعها يشكلان بالنسبة للعلم تحدياً كبيراً. وتصدياً لذلك التحدي، يجري في إطار الشراكة الوثيقة مع مراكز الأرصاد الجوية العاملة تحت مظلة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها، الاضطلاع بجهود من قبيل البرنامج العالمي لأبحاث المناخ، والدراسة المتعلقة بتغير المناخ والقدرة على التنبؤ به وخدمات المعلومات المناخية والتنبؤ بالمناخ القائمة في إطار المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

باء - آليات التصدي لظاهرة النينيو

١٠ - لما كانت موجات النينيو تحدث على الصعيدين الإقليمي والمحلي ظواهر خطيرة من قبيل الفيضانات والانهيالات الأرضية، والجفاف، وحرائق الغابات، فإن جميع الآليات المنشأة عموماً بغرض الحد من الكوارث الطبيعية تسهم في تخفيف وطأة النينيو على السكان غير المنيعين إزاءه. والواقع أن الطابع المتكرر الذي تتسم به موجات النينيو يزيد من فرص التخفيف من حدة آثارها، انطلاقاً من فهم سليم للموجات السابقة ومن التنبؤ بالموجات القادمة.

١١ - ويتبين من تجارب النينيو السابقة أهمية التصدي لتلك الظاهرة من خلال عملية إنمائية مناسبة. ومن هنا كانت أهمية التدابير الوقائية المنبئية على العلم والتكنولوجيا، مثل نظم الإنذار المبكر والتنبؤ بالمناخ ورصده، وكذلك التدابير في المجال الاجتماعي - الاقتصادي، من قبيل، وضع أنظمة لتوزيع المناطق، ومواصفات قياسية للبناء، والتخطيط لحالات الطوارئ، وتعزيز قدرات التصدي لها.

١٢ - وتتوقف فعالية التصدي للنينيو على مدى استمرارية التكيّف مع التحسينات المدخلة على عملية التحليل في ميادين علم المناخ، والأرصاد الجوية والأوقيانوغرافيا وما يتصل بها من ميادين العلوم الطبيعية

والاجتماعية. الأمر الذي يتحقق من خلال استمرار عمليات مراقبة المناخ العالمي، وتبادل المعلومات، وتعزيز البرامج الوطنية للأرصاء الجوية والمياه أو إرساء برامج من هذا القبيل.

١٣ - وكجزء من عملية وضع سياسات إنمائية مناسبة، تقتضي الضرورة إقرار وسائل للاستجابة الفعّالة في القطاعين الاجتماعي والإنساني. أما الهدف من اتخاذ إجراءات في هذه الفئة فهو الوقاية من الانكشاف للكوارث وذلك من خلال وضع برامج للتنمية الاجتماعية وتوفير خدمات إعلامية بغية تخفيف المعاناة البشرية والخسائر في الأرواح من جراء الإصابة بجروح أو بأمراض. ومما له نفس القدر من الأهمية، جهود المساعدة في عملية الإنعاش بعد وقوع الضرر. فعلى الصعيد المحلي والإقليمي والوطني، لا بد من وجود سياسات واستراتيجيات فعّالة من حيث التكلفة، وسليمة تقنيا واجتماعيا، ويمكن تنفيذها من الناحية الاقتصادية.

١٤ - وعلى الصعيد الدولي، دعمت وكالات الأمم المتحدة وغيرها الهياكل المقامة على المستوى القطري من أجل التصدي لموجة النينيو لعام ١٩٩٧/١٩٩٨. وهكذا فإن فرقة العمل المعنية بالنينيو المنشأة منذ عدة أعوام وتتخذ من برنامج الأمم المتحدة للبيئة مقرا لها، عكفت على دعم برامج لتوعية الرأي العام بموجة النينيو للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ وغيرها من الكوارث الطبيعية في المناطق والبلدان المتأثرة. ومن خلال فرق العمل الإضافية التابعة لوكالات الأمم المتحدة والمنشأة استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٠/٥٢ (مثل فرق العمل التابعة لمنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وفُرت منظومة الأمم المتحدة دعما تقنيا خاصا للبلدان، حيثما اقتضى الأمر. وتشكل مسألة تحسين كفاءة تلك الآليات على نحو متواصل أحد الشواغل الرئيسية لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنينيو، المنشأة في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وعلى الصعيد القطري، يشكل نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين منهاجا رئيسيا تستند إليه، في تنسيق البرمجة، جميع جهات الاختصاص الفاعلة بالأمم المتحدة.

١٥ - بيد أنه لم يكن بمقدور جميع الهياكل القائمة المعنية بالتأهب للكوارث الوطنية التصدي بشكل ملائم لموجة النينيو لعام ١٩٩٧/١٩٩٨. وفي الحالات التي خضع فيها الأداء للتقييم اكتسبت خبرات ذات شأن يمكن الاستفادة بها مستقبلا عند تكرر موجات النينيو وفي التصرف حيال الكوارث الطبيعية الأخرى.

١٦ - وسوف يجري في الاجتماع الحكومي الدولي للخبراء المعنيين بالنينيو المزمع عقده في إكوادور في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، تجميع أهم الاستنتاجات المستخلصة من تلك التقييمات المضطلع بها على الصعيد القطري. وجددير بالذكر أن الاستراتيجية الموسوعة في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بغرض تخفيف وطأة تلك الكوارث عن طريق اتقاء الأضرار الناجمة عنها وتخفيف حدتها وإصلاحها، يعول فيها على المتاح في منظومة الأمم المتحدة بأسرها من قدرات معالجة هذه القضايا بشكل متسق.

ثالثا - تأثيرات النينيو

ألف - الأثر العام لظاهرة النينيو في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨

١٧ - شكلت موجة النينيو للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ فرصة لاستعراض بعض الآثار المتشعبة التي خلفتها التغيرات المناخية على مختلف المناطق الجغرافية وذلك في سياقات محددة. فقد تعرضت بلدان عدة لأمطار شديدة الغزارة وعواصف عاتية وفيضانات جارفة. وشهدت بلدان أخرى فترات جفاف ممتدة في حين عانى البعض من فترات سادها الجفاف وأيضا من الأمطار الغزيرة. وفي معظم الأحوال لحقت أضرار جسيمة وواسعة النطاق بالزراعة والغابات، ومصائد الأسماك، والعديد من الصناعات، وبأنشطة اقتصادية، وكذلك بالمستوطنات البشرية. وفيما يلي موجز مقتضب بآثار موجة النينيو للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ على الصعيد الإقليمي:

- (أ) أمريكا الجنوبية
- '١' أضررت غيانا ضررا شديدا من جراء الجفاف، وفي الوقت نفسه تأثرت صناعة استخراج الذهب لديها تأثرا شديدا بنقص المياه؛
- '٢' تراوح منسوب مياه الأمطار في ساحل اكوادور وشمال بيرو بين ٣٥٠ و ٧٧٥ ملليمترا خلال الفترة بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٨، مقابل معدلات سنوية تتراوح بين ٢٠ و ٦٠ ملليمترا؛
- '٣' اجتاحت السيول جنوبي البرازيل، وجنوب شرقي باراغواي ومعظم أنحاء أوروغواي والأجزاء المتاخمة من شمال - شرقي الأرجنتين؛
- '٤' كان للأمطار التي هطلت على ساحل كولومبيا المطل على المحيط الهادئ أثرها في زيادة خطر الانهيارات الأرضية، بينما أتت حرائق الغابات الداخلية على ١٥٠ ٠٠٠ هكتار؛
- '٥' ارتفع منسوب مياه البحر في ساحل كولومبيا المطل على المحيط الهادئ بواقع ٢٠ سنتيمترا،

- (ب) أفريقيا
- '١' أفادت التقارير بأن طقسا حارا بدرجة غير معتادة ساد معظم أنحاء جنوب أفريقيا، وجنوبي موزامبيق والجزأين الأوسط والجنوبي من مدغشقر؛

٢٧ سقطت أمطار غزيرة على وسط موزامبيق وجنوبها، والنصف الشمالي من زمبابوي وأجزاء من زامبيا، مما تسبب في فيضانات سريعة في بعض المناطق؛

٢٨ تضررت كينيا بوجه خاص تضررا بالغا من الفيضانات؛ حيث عزل العديد من القرى؛ وغدت الطريق الرئيسية بين نيروبي ومومباسا غير صالحة للاستخدام وتوفي آلاف الأشخاص متأثرين بالمalaria وحمي وادي الريفت اللتين تفشيتا نتيجة تكاثر الناموس في مياه الفيضان؛

(ج) آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

١٩ في إندونيسيا وفي أجزاء من ماليزيا والفلبين، ساد لفترة طويلة طقس جاف رغم سقوط أمطار غزيرة متقطعة في إندونيسيا؛ الأمر الذي تسبب في اندلاع حرائق مستمرة بالغابات، أتت على احتياطات ثمينة من الأخشاب وأضررت بصحة الإنسان من جراء تلوث الهواء؛

٢٠ سببت العاصفتان الاستوائيتان لس وكاترينا أمطارا غزيرة في شمالي استراليا واكبتها فيضانات شديدة في كوينزلاند؛

٢١ شهدت هونغ كونغ في عام ١٩٩٧ معدلا قياسيا لسقوط الأمطار لم تشهده من قبل حيث بلغ منسوب مياه الأمطار ٣٤٠ ٣ ملليمتر؛

(د) أمريكا الشمالية:

١٢ أفضت أنماط غير مألوفة من التيارات المتدفقة فوق أمريكا الشمالية إلى هبوب عواصف عاتية على شمال شرقي المحيط الهادئ والساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية؛ وتعرضت ولاية كاليفورنيا لأمطار غزيرة (١٠٠ - ٥٠٠ ملليمتر).

باء - تجربة الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ على مختلف المستويات

الاجتماعية - الاقتصادية

١٨ - لم تتوفر لدى إعداد هذا التقرير أي معلومات نهائية تذكر عن الخسائر التي سببتها ظاهرة النينيو للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ على الصعيد العالمي. بيد أنه توجد بعض المؤشرات على الخسائر. فعلى سبيل المثال أجرت شركة ميونيخ لإعادة التأمين، تقييما للأضرار العالمية ككل، تقدر فيه حجم تلك الأضرار بما يناهز ١٤ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة، موزعة كما يلي، ٦ بلايين من دولارات الولايات المتحدة في آسيا و ٤,٣ بلايين في أمريكا الوسطى والجنوبية و ٣,٥ بلايين في الولايات المتحدة وكندا ووفقاً للمصدر نفسه وقعت أفدح الأضرار، معبرا عنها بنسبة مئوية خسرها الناتج القومي الإجمالي، في إكوادور (١١,٤ في المائة).

وغيانا (٨,٦ في المائة)، وإندونيسيا (٢ في المائة) والسلفادور (١,٧ في المائة). وقد يكون التقييم المتصل بإكوادور من أكثر التقييمات المعدة حتى الآن اكتمالا. وسيجري تناوله بمزيد من التفصيل في الفقرتين ٢٣ و ٢٤ أدناه. ويتبين مما تقدم وجود فجوة بين تقييم الضرر الناجم عن النينيو في حينه وتوفير إحصاءات موثوقة يسترشد بها في أي إجراءات تتخذ مستقبلا، وتظل هناك على الصعيد القطري مشكلة ذات أهمية حاسمة تتمثل في كيفية تقرير عزو أضرار متكبدة بعينها إلى ظاهرة النينيو بدلا من التقلبات المناخية العادية.

١٩ - بيد أنه يمكن على ضوء ما وفرته الوكالات الأعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنينيو من إحصاءات إضافية تتصل بقطاعات بعينها (انظر الفرع رابعا - باء أدناه)، يمكن استنتاج أن الخسائر الاجتماعية - الاقتصادية كانت عموما فادحة في بعض البلدان. وتدليلا على ذلك، تم في أمريكا الوسطى والجنوبية تقويم مقترحات إلى دوائر المانحين تدعو إلى دعم مشاريع لإصلاح شبكات الإمداد بمياه الشرب والمرافق الصحية التي أصابها الضرر: في بوليفيا بمبلغ يناهز ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة؛ وفي إكوادور بمبلغ مليون من دولارات الولايات المتحدة، وفي بنما بمبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة. وفي بيرو، تم، في قطاع الصحة، إقرار ميزانية قدرها ٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة لمعالجة ما أتلقه النينيو. وفي إكوادور زاد معدل التضخم بنسبة ٢,٧ في المائة منذ أن داهمتها تلك الظاهرة بينما سجل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في البرازيل ارتفاعا قدره ٠,٤٩٥ في المائة، وفي كوستاريكا ١,٥٩ في المائة، وفي المكسيك ١,١٧ في المائة.

٢٠ - أفضى الجفاف والفيضانات والعواصف في بلدان عديدة إلى حالات طوارئ بين سكان الريف غير موفوري المناعة. فعلى سبيل المثال تسبب الجفاف الشديد الذي ساد بابوا غينيا الجديدة في الفترة بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ والصقيع المدمر الذي اجتاح المرتفعات في افتقار البلد إلى الأغذية والمياه النقية، والهيكل الأساسي للرعاية الصحية، ووسائل النقل والاتصالات، والدعم السوقي. وتدهورت الحالة الغذائية، وبلغ عدد المتضررين ضرا بالغا بذلك ١,٢ مليون نسمة. ومن ثم، ففي أعقاب الزيارة التي قام بها أحد أفرقة الأمم المتحدة لتقييم وتنسيق المساعدة في حالات الكوارث وجه، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، نداء الأمم المتحدة من أجل المساعدة الدولية، الذي يدعو إلى تقديم تبرعات نقدية وعينية ومساهمات في شكل خدمات بما قيمته ١٨٦ ٠٠٠ دولار لتلبية الاحتياجات الفورية غير الغذائية الناجمة عن حالة الطوارئ.

٢١ - وفي أفريقيا توفى آلاف الأشخاص، حسبما أفادت التقارير، من جراء الأمطار الغزيرة التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وتضرر ما يربو على ١,٥ مليون نسمة في جنوبي الصومال وشمال كينيا ضرا بالغا. ودعا برنامج الأغذية العالمي إلى توفير ١٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة لمواصلة أنشطة الإغاثة الحيوية في أشد المناطق تضررا في هذين البلدين.

٢٢ - والواقع أن الدراسات الشاملة بشأن الآثار العامة لتلك الظاهرة على الاقتصادات الوطنية ما زالت محدودة حتى الآن. ومن أمثلة تلك الدراسات، التحليل الذي أجرته حكومة إكوادور لتسهم به في الاجتماع الحكومي الدولي للخبراء المعنيين بالنيونيو المزمع عقده في غواياكيل في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (انظر الفرع خامسا أدناه).

٢٣ - وتعد إكوادور هي وبيرو المجاورة لها من أول البلدان التي عصفت بها موجات النيونيو، عادة في شكل أمطار فائقة الغزارة. ففي القرن الحالي، تعرضت إكوادور لـ ٢٩ موجة من موجات النيونيو و ١١ موجة من موجات النيونيو. وكانت موجتا النيونيو في الفترتين ١٩٨٢/١٩٨٣ و ١٩٩٧/١٩٩٨ أشد الموجات وطأة وتسببتا في ضرر بالغ. والواقع أن آثار النيونيو في إكوادور ترجع في الغالب والأعم، إلى السياسات غير الموفقة المتبعة في تقسيم المناطق حيث أنها سمحت بإقامة مستوطنات بشرية في مقاطعة شديدة الانحدار بالقرب من مجاري الأنهار وفي مناطق أخرى معرضة للفيضانات. كما أنه لا توجد مواصفات قياسية فنية لتشييد الهياكل الأساسية المادية (طرق برية رئيسية، وجسور، وبرك) بغية التأهب بشكل أفضل لهذا النوع من الظواهر المناوئة.

٢٤ - وقد كانت موجة ١٩٩٧/١٩٩٨ أول موجة تواجهها إكوادور بخطة طوارئ خاصة تحت مسؤولية الأمانة العامة للتخطيط وإدارات الأمن الموجودة في مختلف الوزارات لأغراض التنمية الوطنية. وتحدد الخطة المسؤوليات المؤسسية حيال التصدي لإدارة حالات الطوارئ بمراحلها الثلاث ألا وهي: قبل حالة الطوارئ، والمقصود بذلك الوقاية، وخلالها أي الإغاثة في حالة الطوارئ، وبعدها أي إعادة البناء/الإنعاش. ويتبين من التقييم أن البلد كان أفضل تأهباً من المرات السابقة ولكنه لم يكن متأهباً بما يكفي. أما أوجه القصور فترجع بصفة رئيسية إلى العمليات الحكومية المفرطة المركزية وإلى الافتقار إلى آليات تنسيق مؤسسية. وثمة عامل آخر ألا وهو القدر الكبير من عدم اليقين المتبدى في التنبؤات بمدى قوة الموجة. وقد وقعت خسائر فادحة في الأرواح البشرية وفي سبل المعيشة، ولحقت أضرار بالمنازل والهياكل الأساسية والمحاصيل والماشية كبدت الاقتصاد الوطني ما تقدر قيمته بمبلغ ٥٣٨ ٠٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة.

رابعاً - الإجراءات المتخذة

ألف - الصعيديان الوطني والإقليمي

٢٥ - خلال موجة النيونيو للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨، انخرطت غالبية البلدان المتضررة بكوارث طبيعية سببها النيونيو في أشكال مختلفة من أنشطة اتقاء الكوارث أو التخفيف من حدتها أو التأهب لها. ويجري، حالياً، استعراض تلك التدابير وتحليلها داخل منظومة الأمم المتحدة وكذلك في سائر المنظمات الإقليمية والمؤسسات التقنية المختصة، التي ستقدم للاجتماع الحكومي الدولي للخبراء المعنيين بالنيونيو المزمع عقده في إكوادور في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (انظر الفرع خامسا أدناه) مساهمة كبرى في شكل دراسات إفرادية مضطلع بها على الصعيدين القطري والمجتمعي.

٢٦ - ويجري أيضا، تناول تلك الدراسات الفردية في جميع التقييمات الإقليمية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية المضطلع بها في عدة مناطق من بينها جنوب المحيط الهادئ، وذلك في الاجتماع السابع للتصرف حيال الكوارث الإقليمية بمنطقة المحيط الهادئ المعقود في إطار العقد الدولي (فيجي، ٢٥-٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)؛ وفي آسيا، كجزء من الاجتماع الإقليمي لآسيا الذي تعقده اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن موضوع "الحد من المخاطر والمجتمع في القرن الحادي والعشرين" (بانكوك، ٢٣-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩) وذلك في إطار العقد الدولي؛ وفي الأمريكتين، في سياق مؤتمر يعقد على نطاق نصف الكرة الأرضية في إطار العقد الدولي ويزعم تنظيمه في كوستاريكا في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

٢٧ - وسوف تكفل تلك العمليات إبراز مخاطر الكوارث الطبيعية المقترنة بالنيونيو والتشديد بصورة واضحة على احتياجات البلدان من تدابير الحد من الكوارث وعلى أهمية تحسين التعاون الإقليمي، مما يشمل تحسين القدرات المؤسسية اللازمة لتقييم الأخطار والممارسات المتبعة في التصرف حيال الكوارث، وذلك في إطار منتدى برامج العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي سيعقد في تموز/يوليه ١٩٩٩. وهكذا ستصبح شواغل أكثر المناطق والبلدان تضررا بظاهرة النيونيو جزءا لا يتجزأ من استراتيجية القرن الحادي والعشرين للحد من الكوارث الجاري وضعها داخل إطار العمل الدولي للعقد.

٢٨ - وقد انبثق بالفعل عن أنشطة التقييم والدراسات الفردية المختلفة المشار إليها أعلاه عدد من العناصر المشتركة للعمل على الصعيد الوطني والإقليمي من أجل الحد من الكوارث المتصلة بالنيونيو. ومن الأحداث الهامة في هذا الصدد، الدورة الاستثنائية المكرسة للنيونيو التي نظمها البنك الدولي باعتبارها جزءا من الاجتماع العاشر للجنة العلمية والتقنية التابعة للعقد الدولي (واشنطن العاصمة، ٨-١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨). وقد نظم الاجتماع في شكل أربع مواعيد مستديرة تناولت ما يلي: (أ) أنشطة النيونيو في أمريكا اللاتينية؛ و (ب) جهود البنك الدولي في التصدي للنيونيو؛ و (ج) قضايا الصحة والنيونيو: منظور منظمة الصحة للبلدان الأمريكية؛ و (د) التطلع إلى المستقبل: كيفية تحسين عملية التنبؤ الطويل الأجل وكيفية إدماج التنبؤ في الاستراتيجيات الإنمائية.

٢٩ - ونتيجة لتلك المداولات تم تحديد مجالات العمل الرئيسية التي يلزم تناولها في النهج الوطنية والإقليمية الرامية إلى الحد من الكوارث المتصلة بالنيونيو. وفيما يلي مجموعة من العناصر المشتركة المنبثقة عن الاجتماعات المختلفة:

(أ) الحاجة إلى دراسة جميع موجات النيونيو السابقة وتقييم آثارها على جميع مستويات المجتمع؛

(ب) الحاجة إلى إجراء تقييمات تتناول بصورة وافية الأداء العلمي والتقني فيما يتعلق بالرصد والتنبؤ وتشمل ترجمة تلك الأنشطة إلى إجراءات تنفيذية في الميدان الاجتماعي والاقتصادي؛

(ج) أهمية تقييم وتعزيز المتوفر حاليا على الصعيدين الوطني والإقليمي من قدرات رصد المتغيرات الأوقيانوغرافية والمناخية والتنبؤ بما قد يقع منها مستقبلا، وذلك فيما يتعلق بالموارد التقنية والبشرية؛

(د) الحاجة إلى وضع نماذج لإسقاط وتوقع الآثار المرجح أن تخلفها الكوارث داخل مختلف قطاعات المجتمع، مما يشمل إرساء شراكات بين القطاعين العام والخاص تشمل المصالح العامة والتجارية؛

(هـ) الحاجة الماسة إلى إرساء مناهج إقليمية لتبادل المعلومات والخبرات، تكون استرجاعية وتطلعية في آن واحد، دعما لاستراتيجيات العمل التعاونية على الصعيد الإقليمي؛

(و) الحاجة إلى صوغ برامج متعددة التخصصات للاتصال والإعلام والتثقيف على كافة المستويات، تتناول تكرر ظاهرة النينيو في المستقبل؛

(ز) الحاجة إلى وضع وتنفيذ تدابير طويلة الأجل لتعزيز الهياكل الأساسية الرئيسية والخدمات العامة الأساسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي على الصعيدين الوطني والمجتمعي؛

(ح) الحاجة إلى تعزيز وتنفيذ تدابير التأهب الإدارية والهيكلية داخل القطاع العام مثل الأخذ باللامركزية ونقل الموارد والمسؤوليات من السلطات الوطنية إلى سلطات المقاطعات والسلطات البلدية؛

(ط) الحاجة إلى تنفيذ تدابير طوارئ عملية تحسبا لأي آثار مما يشمل تخزين اللوازم الضرورية؛

(ي) الحاجة إلى تعزيز تنظيم برامج إعلامية في فترة ما قبل حدوث الظاهرة مع التركيز بوجه خاص على أكثر البلدان والسكان تعرضا لآثار الكوارث الطبيعية المتوقعة، مما يشمل، أيضا، وضع استراتيجيات شاملة للإنذار المبكر.

باء - الإجراءات المتخذة على مستوى منظومة الأمم المتحدة

٣٠ - طلب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وقد أثارت انزعاجه القوة غير العادية التي اتسمت بها ظاهرة النينيو في مراحلها الأولى، والتنبؤات المنشورة فيما يتعلق باستفحال تلك الظاهرة في خريف عام ١٩٩٧، أن يجري في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية تيسير بذل جهد دولي متضافر فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في مواجهة النينيو. ولما كانت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات قد أخذت علما بمشروع القرار المتعلق بالحد من الكوارث وبظاهرة النينيو (A/C.2/52/L.20)، الوارد في جدول أعمال اللجنة الثانية خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، فقد وافقت في اجتماع فريقها العامل المعقود في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ على إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية

بالننيو في إطار العقد. واجتمعت فرقة العمل المذكورة في ٢٣ كانون الثاني/يناير و ١٤ أيار/ مايو و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨.

٣١ - وإدراكا من لجنة التنسيق الإدارية لأهمية العمل المتضافر الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالننيو، فقد سلمت ضمن ما سلمت به في بيانها المتصل بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بالحاجة إلى اتباع نهج فعال مشترك بين الوكالات حيال الننيو ودعت الدول الأعضاء إلى توفير الدعم اللازم في هذا الصدد.

٣٢ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٠/٥٢ واستجابة بوجه خاص للفقرة ١٣ من منطوقه قامت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالننيو التابعة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، تحت سلطة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بإعداد استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الننيو وقدمتها إلى نائب الأمين العام في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨. وتهدف الاستراتيجية، المبنية على الدروس المستفادة في عام ١٩٩٧ وما قبله، على النحو المبين في الفقرة ٢٩ أعلاه، إلى تخفيف أثر ظاهرة الننيو من خلال اتقاء الأضرار الناجمة عنها وتخفيف حدتها وإصلاحها، وهي تتألف من العناصر التالية:

(أ) تقييم آخر عوارض ظاهرة الننيو من خلال البحوث الاستراتيجية المتعلقة بفهم الأحوال المناخية والتنبؤ بها وكذلك أثر الظاهرة على الصعيد المحلي؛

(ب) تحسين الصلات بين الأنشطة العلمية والتقنية وعمليات الأمم المتحدة في مجالات التنمية وبناء القدرات وتقديم المساعدة الإنسانية على جميع المستويات (العالمي والإقليمي والوطني والمحلي)؛

(ج) إرساء تدابير وقائية، علمية وتقنية من قبيل نظم الإنذار المبكر والتنبؤ بالمناخ ورصده، وتدابير اجتماعية - اقتصادية، من قبيل تدابير الطوارئ وتعزيز قدرات التصدي للكوارث؛

(د) قيام منظومة الأمم المتحدة بتوفير معلومات منسقة ومتسقة عن الننيو من خلال تقديم مجموعات متكاملة من المعلومات لوسائط الإعلام.

٣٣ - وهكذا تلتزم الأمم المتحدة التزاما راسخا باستراتيجية فعالة ومنسقة على مستوى المنظومة من شأنها أن تجمع بين القدرات العلمية والتنفيذية المتوفرة لدى المنظومة بأسرها. ويجري، تحت سلطة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ترجمة الاستراتيجية إلى إجراءات ملموسة، ويجري تنفيذ الإجراءات بمساهمات من الوكالات الشريكة. وتواصل أمانة العقد تنسيق القضايا المتصلة بالننيو في حدود مسؤولياتها كجهة قائمة على إدارة مهام اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، وذلك مع التركيز بوجه خاص على الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية المكرسة لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المزمع عقدها خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في عام ١٩٩٩.

٣٤ - أما الاجتماع الحكومي الدولي للخبراء المعنيين بالنينيو الذي دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٠٥/٥٢ إلى عقده والذي ستنظمه وتستضيفه حكومة إكوادور في إطار العقد، فسوف يعقد في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بمشاركة واسعة النطاق من الوكالات الشريكة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنينيو (للإطلاع على مزيد من التفاصيل انظر الفصل خامسا أدناه).

٣٥ - وأسهم العديد من وكالات الأمم المتحدة، انطلاقاً من ولاياتها المحددة ومن ميادين خبرتها الخاصة، في العمل المتضافر المضطلع به تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٠٥/٥٢. وترد أدناه أمثلة على تلك الأعمال.

٣٦ - عقد في إطار العقد، مؤتمر دولي بشأن نظم الإنذار المبكر من أجل الحد من الكوارث الطبيعية وذلك في بوتسدام في الفترة من ٧ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وقد نظم بدعم كامل من حكومة ألمانيا وضم ٣٧٠ عالماً ومسؤولاً رسمياً وممثلين من منظومة الأمم المتحدة ومن منظمات غير حكومية ومنظمات دولية وكذلك أفراداً يشتغلون بمهن فنية وتجارية مختلفة ومدنيين من ٨٦ بلداً، ينتمي العديدون منهم إلى مناطق تضررت بالنينيو. وعقد المؤتمر دورة استثنائية بشأن الرصد والإنذار المبكر المتصلين بظاهرة النينيو، نظمها البرنامج العالمي لأبحاث المناخ والمركز الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة الأجل. وعرضت التقارير المقدمة الفتوحات التكنولوجية التي تحققت مؤخراً في مجال التنبؤ الطويل الأجل بالعوارض المناخية الشاذة مثل موجات النينيو، وهي فتوحات تتيح الإنذار على نحو أسرع وأوسع نطاقاً من أي وقت مضى. ومن ثم ستشكل نتائج المؤتمر إسهاماً هاماً في الاجتماع الحكومي الدولي الأول للخبراء المعنيين بالنينيو (انظر الفصل خامسا أدناه).

٣٧ - عقدت الدورة الثانية للجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية ببرنامج المناخ في جنيف يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وأولى الاجتماع اهتماماً كبيراً لظاهرة النينيو للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ وشدد بوجه خاص على أهمية العمل الذي اضطلعت به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنينيو في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وأيدت اللجنة بشدة الاقتراح الداعي إلى إجراء "استعراض" لموجة الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ واتفقت الآراء على وجوب اعتبار ذلك نشاطاً رئيسياً من أنشطة برنامج المناخ. وأوصت اللجنة فضلاً عن ذلك، بأن يقرن "الاستعراض" العلمي والتقني بتحليل اجتماعي - اقتصادي، وأن يعهد إلى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بتنسيق الجوانب العلمية والتقنية منذ الاستعراض".

٣٨ - تقوم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لها بدعم تقييمات قدرات الرصد والتنبؤ المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والوطني وذلك بعدة طرق من بينها عقد سلسلة من المنتديات الإقليمية التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن تنسيق التوقعات المناخية مثل المنتديات المعقودة في أفريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقد عنى المنتدى الأول المعقود في مومباسا، بكينيا، بشرق أفريقيا (أي القرن الأفريقي)؛ وعنى الثاني المعقود في هراري، زيمبابوي، ببلدان الجنوب الأفريقي (أي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي). وحضر كل من الاجتماعين ممثلون من خدمات الأرصاد الجوية المختصة والجامعات في

كل من المنطقتين أو المركزين الإقليميين لرصد الجفاف (نيروبي وهراري)، ومن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمركز الدولي لأبحاث التنبؤ بالمناخ والمراكز الدولية الأخرى التي لديها قدرات على التنبؤ بالمناخ، وذلك للوقوف على توزيعات الاحتمالات لبيان مدى ترجيح هبوط معدل سقوط الأمطار في كل من المنطقتين عن المستوى العادي أو مناهزته له أو تجاوزه.

٣٩ - وأنشأ برنامج الأغذية العالمي فرقة عمل عالمية معنية بالنيونيو تدعم تقييمات الأمن الغذائي على الصعيد الوطني؛ وتدعم الفاو تقييمات الآثار التي يحدثها النيونيو في القطاع الزراعي؛ وانخرطت منظمة الصحة العالمية في برامج لتقييم أثر النيونيو في القطاعات الصحية الوطنية. وتتولى اللجان الإقليمية وضع وتطبيق نماذج لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية، ووضعت مؤسسات بريتون وودز برامج لتقديم المساعدة على الصعيد الإقليمي ولفرادى البلدان. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع الدراسات الفردية بالنيونيو بغرض إدماج مسألة التخفيف من حدة الكوارث والتأهب لها في برامج التنمية والإنعاش. وفي غالبية الحالات، يتولى نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين تنسيق هذه الأنشطة بنجاح.

٤٠ - قدمت لجنة الأعاصير المدارية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في اجتماعها لعام ١٩٩٧ عدداً من التوصيات الداعية إلى تعزيز عملية التصدي على الصعيد القطري وعلى صعيد المؤسسات للنيونيو وما يقترن بها من أنماط حركات التيارات الهوائية. وقد تمكنت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من الاستفادة بإحراز تقدم كبير صوب تنفيذ تلك التوصيات منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ واستهلت أمانة اللجنة المذكورة، بوجه خاص، تعاوناً في مجال البحوث مع مختلف مؤسسات البحوث في المنطقة. وشملت المبادرة المضطلع بها في عدد من الدول الأعضاء بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تدابير مخفضة الغرض منها الوقاية من نقص المياه خلال فترات الجفاف، وحملات إعلامية اضطلع بها من خلال وسائل الإعلام.

خامساً - اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المعني بظاهرة النيونيو

٤١ - تقرر عقد اجتماع الخبراء عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٢/٢٠٠، استناداً إلى مفهوم أن الاستراتيجيات الموثوقة للحد من الكوارث الطبيعية المترتبة على تكرر ظاهرة النيونيو في المستقبل يجب أن تقوم على أساس الحوار والتعاون الفعالين بين العناصر العلمية والتكنولوجية لمنظومة الأمم المتحدة وكياناتها التنفيذية في ميادين إدارة الكوارث وتقديم المساعدة الإنسانية، والتنمية المستدامة، والتعاون التقني، وبناء القدرات. ولن يمكن إجراء تقييم فعال للآثار الاجتماعية والاقتصادية للكوارث الطبيعية التي يسببها النيونيو، والحد من تلك الآثار في نهاية الأمر، إلا إذا تم فهم البارمترات العلمية لظاهرة النيونيو فهماً تاماً.

٤٢ - ومن خلال الدعم السخي المقدم من حكومة إكوادور، سيعقد اجتماع الخبراء الحكومي الدولي في غواياكيل، في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث

الطبيعية. وسيوفر الاجتماع معلومات عالمية وإقليمية هامة وسيعطي زحما لوضع استراتيجية منسقة عالميا وشاملة بغية تحقيق التكامل بين منع الضرر الذي تسببه ظاهرة النينيو والحد منه وإصلاحه.

٤٣ - وسيتابع الاجتماع استنتاجات عدد من الاجتماعات العلمية الإقليمية المتخصصة وسيستفيد منها. وفيما يلي أهدافه العامة:

(أ) تقييم مدى جودة أداء النظم المنسقة دوليا لتوفير معلومات حالية ومبسقة ذات صلة بالطقس ومناخه في أثناء حدوث ظاهرة النينيو في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، وتقديم توصيات بأولويات ومبادرات لتحسين فعالية تلك النظم تأهبا لتكرار ظاهرة النينيو وحالات طوارئ أخرى متصلة بالمناخ؛

(ب) تقييم المخاطر المناخية في سياق أبعاد متنوعة للمجتمع، والشروع في صياغة استراتيجيات طويلة الأجل تدمج التأهب وإدارة المخاطر في الاستراتيجيات الإنمائية؛

(ج) ربط هذا العمل العلمي بمسؤوليات منظومة الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنمائية.

٤٤ - ووافقت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، على القيام بتنسيق إعداد العنصر العلمي والتقني للاجتماع (وذلك بصورة أساسية في الأيام الثلاثة الأولى) في إطار فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنينيو. وسيقدم مدخلات أخرى البنك الدولي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، وآخرون (اليومان ٤ و ٥).

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٥ - في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨، تسببت ظاهرة النينيو في كوارث طبيعية في المناطق الضعيفة في مختلف أنحاء العالم. وقد أثبتت التجربة، مرة أخرى، أن هناك حاجة إلى نهج استراتيجية ابتكارية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لتعزيز قدرتنا على تحمل هذه النتائج. وأكدت الأحداث العلاقة الاستراتيجية بين الحد من الكوارث، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وحماية الموارد الطبيعية الحيوية لفائدة الأجيال المقبلة. وكما ذكر في تقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/53/139-S/1998/67)، فإن العمل الواجب إنجازه ما زال كبيرا لكفالة منع حدوث هذه الكوارث، حيثما أمكن ذلك، ولكي تكون الاستجابة سريعة ومنسقة وفعالة كلما كانت الوقاية غير ممكنة. وبغية التصدي إلى هذا التحدي بفعالية، يتعين على الكيانات العلمية والتكنولوجية والتنفيذية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي أن تعمل بصورة جماعية. وتتيح الأمم المتحدة محفلا فريدا لإجراء دراسة

شاملة ومنتظمة للأسباب الجذرية، ولتقييم القدرات وتحليل الاحتياجات، ولصياغة الإجراءات الوقائية وتنفيذها. وستكفل فرقة العمل المشترك بين الوكالات والمعنية بالنيونيو، التي يجري تنسيقها في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، أن هذه الفرصة السانحة لتحسين التعاون الدولي من أجل تخفيف الآثار المترتبة على تكرار ظاهرة النيونيو في المستقبل لن تضيع.

٤٦ - وقد وضعت التوصيات التالية بغية تأمين التنفيذ المتواصل والفعال والمنسق لقرار الجمعية العامة ٢٠٠٥/٥٢، مع إيلاء اهتمام خاص لقيام منظومة الأمم المتحدة بوضع نهج منسق، ولإدماج احتياجات البلدان والجماعات المعرضة للخطر للتقليل من الكوارث المتصلة بظاهرة النيونيو في استراتيجية للحد من الكوارث للقرن الحادي والعشرين التي يجري حالياً وضعها في إطار التقييم الختامي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، في عام ١٩٩٩:

(أ) يجب أن يمنع منع الآثار السلبية المترتبة على حدوث ظاهرة النيونيو في المستقبل أعلى أولوية في التصدي الدولي للكوارث. وينبغي أن يكون هذا مبدأ يهتدى به لاتخاذ إجراءات أخرى على نطاق المنظومة بشأن النيونيو؛

(ب) ثمة حاجة متواصلة إلى التعاون الفاعل وإلى الاستفادة من أوجه التكافل بين الكيانات والمؤسسات العلمية والتكنولوجية والتنفيذية داخل منظومة الأمم المتحدة، بغية زيادة تحسين تفهم الآثار المترتبة على النيونيو، والتكهن بآثار الكوارث المحتملة واستنباط إجراءات وقائية؛

(ج) ينبغي مواصلة عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنيونيو، وينبغي إدراج الاعتبارات المتعلقة بالنيونيو في استعراض العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية المقرر إجراؤه في دورة ١٩٩٩ الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(د) ينبغي توفير دعم فني ومالي عريض القاعدة من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء فيها لاجتماع الخبراء الحكومي الدولي المعني بظاهرة النيونيو المقرر عقده في إكوادور في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛

(هـ) ينبغي تقديم استنتاجات اجتماع الخبراء، بما فيها خطة العمل في المستقبل، إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة، في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وإلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩، وذلك بغية دعم المداولات التي ستجرى في إطار الاستعراض المقرر للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية؛

(و) ينبغي تقديم التوصيات التي يتوقع أن تصدر عن اجتماع الخبراء، بقدر ما تكون ذات صلة بالحالات الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة، إلى لجنة التنمية المستدامة لتنظر فيها في دورتها السابعة،

وإلى الجمعية العامة لتنظر فيها في دورتها الاستثنائية، في ١٩٩٩، المعنية باستعراض الخمس سنوات لبرنامج العمل العالمي من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة:

(ز) ينبغي إيلاء اعتبار ملائم لما للبلدان المعرضة لخطر التضرر من انشغالات متصلة بظاهرة النينيو لدى تحديد أدوار منظومة الأمم المتحدة في مجال الدعوة ولدى ترويج الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة على جميع المستويات.
